العدد (2119) السنة الثامنة - الثلاثاء (3) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

عن ابن لادن

■ إحسان شمران الياسري

أخيراً اصطادت أمريكا (ابن لادن)، وقُتل الذي شغل العالم منذُ أن أسس (القاعدة).

ولم يفت أمريكا أن تحذر رعايا في الخارج من التزام الحيطة والحذر، في إشارة إلى احتمال حصول ردود أفعال ضد مصالحها ومصالح رعاياها وحلفائها في الخارج. كما لم يفتها الإعلان عن أنها ستحترم التقاليد الإسلامية في تجهيز الرجل.

ولقد كان إعلان الرئيس (اوباما) مثيراً، إذ أعلن (إن أمريكا قتلت بن لادن)، فيما قال الرئيس (جورج بوش) إن هذا الحدث هو انتصار لأمريكا. وفي الجانب الآخر، جاءت ردود الأفعال متواضعة من الدول العربية، باستثناء بعض المواطنين الذين التقت بهم إذاعة (البي بي سي) وقالوا في الرجل خيراً واعتبروه نال الشهادة.

لقد كانت كل مصائب العراق منذُ عام ٢٠٠٣ من تنظيم القاعدة، فذُبح ألوف العراقيين على مذبح (تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي!!)، ولم يتحرر العراق، ولم تفعل أمريكا شيئاً لمنع الذبح من هذه الشاكلة، ولم تفعل (قبل ذلك) شيئاً لضبط التدهور الإداريَ والمالي الذي نزف فيه العراق خيرة كفاءاته وأغلى أمواله..

وكان (ابن لادن) يصرّح يومياً عن معنى الحطب البشري العراقي الذي يُلقى في النار من أجل (رفعة) الإسلام وشموخه!!..

إن العراقيين لا يفهمون كثيراً في السياسة، ولا في مدلولات الجهاد التي صاغتها أيدي المتشددين، ومنهم ابن لادن، إلا إنهم (العراقيون) يدركون حجم المحنة التي أوقعتهم فيها مبادرة أمريكا لإسقاط نظام صدام حسين، عندما أبقتهم وسط (الشط)، فلا هي أنجزت كل شيء ولا هي أبقت الأحوال كما هي.. ورغم احتفائنا بما أنجزته، فإن قناعات عديدة كانت تساور العراقيين بأن أمريكا كانت قادرة دوما على تدمير مشروع القاعدة وابن لادن إن شاءت ذلك، فهي، كما يقول (المتشككون) قادرة على سماع الهمس بين الزوج وزوجته، ولديها القدرة على تصوير الرئيس الروسي وهو في الحمام، فكيف ضاعت عليها آثار ابن لادن (ويسميه أحد أعمامي ابن لازم) على مدى عشر سنوات.

إن مقتل أسامة بن لادن لن يضيف شيئاً إلى معاناة العراقيين، ولن يخفف شيئاً منها. فتنظيم القاعدة أصبح مؤسسة، والتعاطي معه أصبح منهجياً، ولا علاقة له بالأشخاص، حتى لو كان رأس التنظيم.. فضلاً عن أن التغييرات في العالم العربي، وثوراته العارمة، ربما تكون وراء التخلص من الرجل.

ما ننشده اليوم، هو أن تستكمل أمريكا مشروعها في العراق، فتعيد ما دمرته الحرب والقاعدة والإرهاب، وتفتح لنا نوافذ على المستقبل من خلال بناء قدرات مؤسساتنا العسكرية والأمنية والمدنية، فالانسحاب ونحن بهذا الوضع، مثل طبخ (الحصى).. وأمريكا للأسف ظلت تطبخ حصى البحث عن (ابن لادن) عشر سنوات، وها هي تظفر به. ونحن نبحث عن الظفر من بين تراتيب الحصى المطبوخ!!

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

من يدفع ثمن التقاطع بين البرلمان والحكومة؟

حسين علي الحمداني

قطعات من الجيش الامريكي المنسحب

يمكننا القول بأن الضغط الإعلامي العربي والعالمي على الأحداث العراقية قد تراجع بنسبة كبيرة وأصبحت أخبار العراق في المرتبة الأخيرة لدى أغلب الفضائيات العربية والكثير من وكالات الأنباء العالمية والسبب في ذلك تصاعد وتيرة الأحداث في المنطقة العربية وتسارعها ، وهذا ما جعل الكثير من المراقبين في العالم يجدون بأن العراق الآن الأكثر استقرارا في المنطقة خاصة في ظل تصاعد موجة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية وتصدع وزوال الكثير من الأنظمة.

إلا إننا نجد بأن الواقع العراقي الآن يشبه إلى حد كبير أجواء الانتخابات من حيث التصعيد الإعلامي والاتهامات والاتهامات المتبادلة والتقاطع الكبير بين السلطة التشريعية والتنفيذية والذي وصل إلى حد كبير جدا ربما يؤثر على الكثير من الأنظمة والقوانين المطلوب تشريعها في الفترة الحالية و المقبلة وأيضا يؤثر على الوضع الأمني الذي أخذ بالتحسن في الأشهر الماضية.

وأبرز نقاط الخلاف تكمن في أن كل طرف يرمي بالكرة في ملعب الطرف الآخر وهذا إن دل على شيء فإنما يدلل على حجم التقاطعات الكبيرة التي أوجدها البعض وحاول من خلالها أن يعيد استنساخ المشهد الانتخابي قبل آذار ٢٠١٠ وكأننا لم نخض انتخابات ولم نشكل حكومة ، وهذه الحالة التي نعيشها اليوم في الواقع السياسي العراقي أفرزت ثمة فجوة كبيرة بين النخب السياسية العراقية أو ما يمكن تسميتها بأطراف العملية السياسية في البلد ، ومما زاد من هذه الفجوة ملفان في غاية الأهمية الأول: يتمثل بتطبيق الاتفاقية الموقعة مع أمريكا بخصوص الانسحاب الكامل نهاية عام ٢٠١١ والملف الآخر هو ملف الخدمات والذي يشكل ضغطا كبيرا ليس على الحكومة فقط بل على البرلمان ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن ينأى طرف معين بنفسه عن كلا الملفين لأن الحكومة هي نتاج البرلمان وكلاهما يتحملان المسؤولية بدرجة متساوية دون تمييز.

ملف الانسحاب الأمريكي من العراق لم يكن قرار حكومة بقدر ما كان توقيع الاتفاقية والمصادقة عليها من قبل البرلمان السابق، وبالتالي فإن تنفيذها واستكمال جداول الانسحاب يصبح من مسؤولية السلطة التنفيذية، وهذه السلطة أكدت مرارا في الأيام والأسابيع الماضية جاهزيتها لهذا التحول الكبير وقدرة أجهزتها الأمنية والعسكرية على مسك زمام الأمور في البلد داخليا ، أما خارجيا فعلينا أن نعي جيدا بأن العراق لا يتعرض لأي تهديد خارجي سواء من الشرق أو الغرب أو الجهات الأخرى ، ومع هذا فإن هنالك ضمن بنود الاتفاقية الموقعة مع أمريكا ما يحمي العراق من أي عدوان خارجي يتعرض له شأن، العراق في ذلك شأن كوريا الجنوبية ودول الخليج العربي التي لها تحالفات ستراتيجية مع أمريكا تحميها من أخطار العدوان الخارجي في حاله تعرضها لذلك، ولنا في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ ما يؤكد هذا ، وهذه البنود معلنة ومعروفة لدى المواطن العراقي قبل السياسي، وبالتالي لا مجال للتشكيك بقدرات العراق في حماية أمن الوطن والشعب ما لم تكن هنالك أجندات يحاول البعض تطبيقها وتنفيذها، وهذه الأجندات – للأسف الشديد- تطبق من قبل أشخاص هم جزء من العملية السياسية في العراق.

أما ملف الخدمات والذي يشكل قوة الضغط الأكبر على الحكومة والبرلمان معا فإنه يأخذ مسارات عديدة تتداخل فيها صلاحيات البرلمان في تشريع القوانين التي من شأنها أن تنظم العمل في الكثير من المفاصل ومنها قوانين ذات صلة مباشرة بحياة المواطن العراقي ومستواه المعيشي ومنها قانون النفط والغاز ، وتفعيل مجلس الخدمة ، تنشيط النمو الاقتصادي للبلد ، تنمية العلاقات الإقليمية والدولية للعراق، وحفظ الأموال العراقية المودعة في البنوك الأمريكية خاصة بعد ٣٠ حزيران القادم وهو موعد رفع الحماية ما لم يتم تمديد ذلك .

لهذا فإن الشارع العراقي الذي ينظر للبرلمان والحكومة نظرة واحدة ويحملهما معا تحمل مسؤوليتهما في تحقيق ما وعدا به، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن ينأى طرف ما عن تحمل هذه المسؤولية تجاه الشعب العراقي .

هذان الملفان أفرزا ملفاً ثالثاً نادى به البعض بقصد أو بدون قصد ويتمثل بإجراء انتخابات مبكرة ، وهذا يعني حل البرلمان العراقي أولا ، وتكليف رئيس الوزراء بحكومة تصريف أعمال حتى موعد إجراء الانتخابات ، هذه الدعوة التي أطلقها البعض ليست بالحل المنتظر بقدر ما هي مزايدات سياسية لا تتعدى التصريحات التي يراد من خلالها تسقيط الآخرين والقفز فوق الحقائق ومحاولة جر البلد لدوامة جديدة لا أحد يعرف نهايتها .

نجد بأن الحل يكمن في ترشيق الحكومة العراقية الحالية عبر تغيير وزاري من شأنه أن يعيد ترتيب الأولويات وإزالة الترهلات الكبيرة في بنية حكومة مؤلفة من ٤٢ وزارة أغلبها حقائب دولة لا تضر ولا تنفع لكنها تستنزف موارد مالية يمكن استثمارها في التغلب على الكثير من الصعوبات التي تواجه المواطن العراقي سواء في قطاع الخدمات أو الإسكان أو الصحة أو التعليم أو الرعاية الاجتماعية أو تحسين وتطوير البطاقة التموينية .

عملية الترشيق هذه من واجبات البرلمان العراقي الذي يمكننا القول بأنه لا يختلف كثيرا من حيث أدائه عن برلمان ٢٠٠٦ الذي كثيرا ما انتقدناه ونجد أنفسنا اليوم أمام برلمان ما زال يفكر بعقلية تسقيط الآخر دون أن يدرك بأن واجبه تشريعي وأن رفاهية المواطن وتقدم البلد تنطلق من تحت قبته . وبالتالي فإن أية خلافات مهما كانت بين البرلمان والحكومة يدفع ثمنها الشعب العراقي كما دفع الثمن الباهظ في السنوات الماضية .

مصر: الصراعات المريرة وإصرار الشعب على التغيير

من هم الشباب الذين فجروا الانتفاضة الشعبية؟

(٤-٢)

كاظم حبيب

لعب الشباب المتعلم والمدرك لمشكلات الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في مصر والمتطلع للخلاص من هذا الواقع المزري وتكريس مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتوفير فرص عمل للعاطلين ومكافحة الفساد السائد دوراً طليعياً ومقداماً في تفجير وقيادة الانتفاضة الشعبية، سواء أكان باستخدام التقنيات الحديثة وممارستها بوعي ومقدرة لتحقيق شبكة واسعة من الصلات عبر أدوات التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات وتطوير العلاقات وبلورة الأهداف والمهمات والاستفادة من تجارب شعوب أخرى، أم بتعبئة القوى الشبابية لتنظيم التجمع والتظاهر في يوم ٢٠١١/١/٢٥ من أجل خوض عملية التغيير . لم يكن في بال منظمي هذه العملية أن يتحقق ما تحقق لهم، ولكن سلوك النظام وتداعيات الوضع هي التي سمحت بهذا التصعيد الثوري الناجح . وبهذا الصدد صرح الناشط السياسي وائل غنيم قائلاً بـ"إنه لم يكن يتصور هو ومن معه أنّ الأمر سيصل إلى إسقاط الحكومة بالفعل وتنحي الرئيس.

فقط أرادوا أن يضغطوا على الحكومة ليتفاوضوا ويحسنوا أداءهم. لكن الإقبال الشعبي دفع الشارع إلى الارتفاع بسقف مطالبه" . (راجع: صحيفة شروق آخر تحديث: الأحد ٢٤ ابريل ٢٠١١. القاهرة).

لم تخرج تلك التظاهرات عن الشعارات التي أشرنا إليها في المقدمة وعن طابعها السلمي، بل حافظت عليه بقوة، ولكنها أبدت استعداداً عالياً للدفاع عن نفسها وعن المهمات التي خرجت من أجلها. كان المتظاهرون في الغالب الأعم من النساء والرجال الشباب الذين نصبوا الخيام في ميدان التحرير والذي أطلق عليه أخيراً اسماً مرادفاً هو "ساحة الشهداء" لكثرة المناضلين الذين سقطوا برصاص الشرطة القناصة والبلطجية. ووفق المعلومات التي توفرت لدى لجنة تقصي الحقائق المصرية فإن الأوامر باستخدام العتاد الحيّ وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين وإبعادهم عن ميدان التحرير قد صدرت عن أعلى سلطة في البلاد، عن رئيس الجمهورية، محمد حسني مبارك، ووزير الداخلية حبيب العادلي. (راجع: تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث ثورة ٢٥ يناير. جريدة الوفد، الأربعاء المصادف ٢٠ أبريل ٢٠١١، ص ٥). وقد مورس هذا الفعل الإجرامي من جانب قناصة أجهزة الأمن القمعية والشرطة بصورة متوحشة من على سطوح العمارات المحيطة بالميدان ومن شرف البيوت المطلة على ميدان التحرير والشوارع الفرعية ومن على جسر ٦ أكتوبر الذي يمر بميدان التحرير. ونتيجة ذلك أُجبر المتظاهرون والمتجمعون على مغادرة ميدان التحرير في تلك الليلة ليعودوا لاحقاً بزخم أكبر وأروع.

والمتتبع لهذه الأحداث يدرك تماماً بأن ليلة الخامس والعشرين على السادس والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كانت في واقع الحال:

×× بداية النهاية والعد التنازلي المتسارع لرأس النظام وحاشيته وحكومته.

×× إذ بعدها مباشرة رُفع شعار "ارحل .. ارحل يا مبارك" و كذلك شعار "الشعب يريد إسقاط النظام".

×× التفاف متعاظم لفئات الشعب حول المتظاهرين لإدراكهم أن النظام لم يعد قابلاً للإصلاح ولم يعد مؤهلاً للبقاء وأنه يستهدف المتظاهرين فرددوا بقوة وبجوقة إنسانية رائعة وصوت هادر ذات الشعارات التي رفعها المتظاهرون "ارحل...ارحل .." مضافاً إليها شعارات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإقامة المجتمع المدني الديمقراطي الحديث وحقوق الإنسان وضد الفساد ...الخ.

فما أن نزف الدم في شوارع مصر حتى هبَّ الشعب المصري كله فكان الثامن والعشرون من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حيث تَجمعَ المحتجون ضد أساليب العنف والقمع التي مورست ضدهم. لم يكن النظام قادراً على استيعاب تجربة تونس واعتقد بأن الشعب المصري يختلف عن الشعب التونسي وأن محمد حسني مبارك يختلف عن زين العابدين بن علي وكذلك الاختلاف في الأجهزة القمعية، إذ سارع إلى استخدام أساليب القمع المعتادة، فزج بقوات الأمن وجماعات البلطجة في ميدان التحرير والشوارع المحيطة به لتفريق المتظاهرين بكل قسوة، كما فعل زاهدي وقوام السلطنة في إيران بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا في عام ١٩٥٣ حين أنزلوا جماعات البلطجة ليفرقوا المتظاهرين ويسقطوا حكومة الدكتور محمد مصدق.

في هذه الليلة كان السقوط الفعلي لرأس النظام المصري والحكم الاستبدادي في مصر، لقد داست قوى النظام بغطرستها واستعلائها المشينين على العصب السحري الحساس للإنسان المصري، على كرامة المصريين في تلك الليلة التي أطلق عليها "موقعة الجمل" إذ لم يُنزف الدم المصري مدراراً فحسب، بل وأهينت كرامة الإنسان المصري الذي لم يكن قادراً على تحملها، فكانت الحرائق في أكثر من ٨٠ مركزاً للشرطة في القاهرة وأكثر من ١٢٠٠ مركز في جميع أنحاء مصر، وكان الغضب قد تفجر ولم تنفع مسكّنات النظام في تهدئة الشعب، فكان بعدها السقوط والتداعيات المستمرة حتى الآن، كما فشلت مؤامرة سحب الشرطة من المدن لنشر الفوضى في البلاد مما يستوجب زج الجيش ضد الشعب المنتفض.

وفي الوقت الذي كان الشباب المصري الذي فجر الانتفاضة الشعبية يسعى لتحويلها إلى ثورة شعبية جذرية، كانت قوى النظام المنهارة تسعى في الوقت ذاته إلى إعاقة هذه العملية وإجهاض جهود الشباب أو إيقاف زخم الثورة وجعلها تسير على طريقة "خطوة إلى الأمام.. خطوتان إلى الوراء" من أجل سرقة الثورة بثورة ردة غير مباشرة، خاصة وإن قوى الردة كانت ما تزال تمتلك قوى غير قليلة معششة في أجهزة الدولة. إنه الصراع الراهن المحتدم حقاً والذي سيستغرق وقتاً غير قصير. إلا إن هذا الصراع لا يجري بين قوى محلية مؤيدة ومعارضة فحسب، بل تشارك فيه قوى وحكومات عربية وإقليمية غير قليلة تخشى على نظمها الجائرة من ذات المصير، إضافة إلى قوى دولية غير قليلة.

والسؤال المهم الذي يواجه المتتبع لما جرى في مصر هو: من هم هؤلاء الشباب الذين فجروا هذه الثورة الشعبية الجديدة في قواها وأساليب وأدوات فعلها؟

قوى الانتفاضة

تؤكد المعطيات التي تحت تصرف الكاتب حتى الآن إن الشباب الذين خرجوا إلى الشوارع والتقوا في ميدان التحرير وفي شوارع وميادين أخرى في القاهرة وفي عموم المدن المصرية هم من الشباب المستقل الذي في غالبيته العظمى لم ينتم أو يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بحزب سياسي أو منظمة سياسية. لقد تشكلت عبر السنوات الأخيرة مجموعات شبابية ترتبط في ما بينها عبر شبكات الإنترنيت وما يطلق عليه بالتواصل الاجتماعي (الفيسبوك والتويتر) ومن خلالها كانت تتبادل المعلومات والأخبار وتتحدث عن المشكلات وتعلق عليها وتنشرها على نطاق واسع. وبمرور الأيام اقتربت هذه الشبكات من بعضها لتشكل مجموعات كبيرة ذات وجهات نظر متقاربة ولكنها لا ترتبط بالأحزاب والكتل السياسية بأيديولوجياتها المتعددة. وهذا الاستنتاج لا يعني غياب كلي لشبيبة هذا الحزب أو ذاك، ولكن التحرك كان من حيث المبدأ مستقلاً عن الأحزاب وعبر أهداف ومهمات وطموحات مشتركة بلورها الشباب أنفسهم. وغالباً ما كانت المشكلات الاجتماعية التي يعانيها المجتمع هي المحرك لكل ذلك مثل: البطالة الواسعة وبطالة الخريجين على نحو خاص والرواتب القليلة وأزمة السكن وعدم القدرة على الزواج بسبب متطلباته غير المتوفرة لهم، ومشكلات الفقر والحرمان والفجوة المتسعة في مستويات معيشة الفئات الاجتماعية والأجور والرواتب الشهرية البائسة لغالبية صغار ومتوسطي الموظفين والعاملين في القطاع الخاص ومساومة الاتحاد العام للعمال الرسمي لصالح الحكومة وابتعاده عن جماهير العمال، إضافة إلى مشكلات الفساد والرشوة التي يفرضها الموظفون على أصحاب المعاملات في الدوائر الحكومية... الخ. وكذلك الشكوى المرة والمديدة من عمليات الاعتقال الكيفي أو الاعتباطي دون قرارات من قضاة تحقيق أو ممارسة أسوأ وأقسى أساليب التعذيب في المعتقلات والسجون أو حتى الموت تحت التعذيب بسبب غياب الحريات العامة وما يعانيه الإنسان من تعسف المسؤولين في مختلف المستويات وقسوة أجهزة القمع وساديتها المرضية.

إن المعطيات التي تحت تصرف الكاتب تشير إلى أن أغلب الداعين والمشاركين في التجمع والتظاهر في يوم ٢٠١١/١/٢٥ هم:

×× من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦-٣٥ سنة، أي من الطلبة والمتعلمين والخريجين وصغار الموظفين والمستخدمين والقادرين من الناحية المالية أو الوظيفية على استخدام الكومبيوتر والإنترنيت وأدوات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر وغيرهما من وسائل الاتصال ونقل المعلومات الحديثة.

×× كما إن أغلبهم من الفئات الوسطى والصغيرة في المجتمع، سواء أكانوا من أبناء وبنات الموظفين أم من صغار المنتجين والكسبة والحرفيين. ولا يخل في هذا الاستنتاج وجود طلبة وعمال ومجموعات من بنات وأبناء فئات ميسورة كانت تشعر بالكارثة المحدقة بالمجتمع المصري والدولة المصرية وتساهم في إيقافها.

×× وشارك في هذه الفعاليات في البداية عدد قليل من العمال الواعين الذين تركوا قيادات نقاباتهم المساومة مع السلطة في غير صالح الشعب. وتشير المعلومات المدققة إلى أن قادة النقابات الرسمية نزلوا في يوم ٢٠١١/١/٢٥ بشعارات ودعاية مضادة تدعو المشاركين في التظاهرة إلى ترك التظاهر وميدان التحرير والعودة إلى بيوتهم بأمر من أسيادهم الحكام.

×× ولا بد من الإشارة هنا إلى أن قوى حركة "كفاية"، التي تأسست في عام ٢٠٠٤ والتي كانت ضد التمديد والتوريث لانتخابات رئاسة الجمهورية، قد شاركت أيضاً إلى جانب قوى حركة ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ التي جسدت مطالب عمال النسيج، كما شاركت جماعة حركة ١٩/ آذار مارس.

×× وإذ كانت هذه الانتفاضة قد بدأت واستمرت في المدن المصرية الكبيرة، فأن الريف وقوى الفلاحين، وبشكل خاص في الصعيد، لم تشارك فيها بشكل عام، في حين كانت هناك مشاركة وصدامات في الوجه البحري. ومن هنا يمكن القول بأن هذه الانتفاضة كانت وما تزال مدينية بامتياز.

وإذ اقتصرت الفترة الأولى من التظاهرات على مشاركة الجماعات المشار إليها في أعلاه، فإن التطور المتسارع للأحداث قد جرَّ إليه المزيد من الناس من مختلف الفئات الاجتماعية التي كانت تعاني عنت وجور وموبقات النظام السياسي الحاكم حينذاك. فكثرة من الطلبة والمثقفين والمعلمين وأساتذة الجامعات والمعاهد والمهندسين والأطباء والاقتصاديين والفنانين والصحفيين وجمهرة من العمال قد شاركوا في هذه التظاهرات المليونية التي هزت النظام من جذوره المتعفنة والمهزوزة وأسقطته. كما شارك في ما بعد أعضاء من بعض الأحزاب السياسية مثل حزب الوفد وحزب التجمع. أما الأخوان المسلمون فقد شارك الشباب منهم بصفة فردية وبعيداً عن قياداتهم التي لم تكن ترغب بالتورط بمشكلات إضافية مع الحكومة المصرية فانتظرت لترى وجهة تطور الأحداث. وكان الموقف انتهازياً بامتياز. ومع ذلك فقد كان لدخول الأخوان في ٢٠١١/١/٢٨ تعزيزاً لقوى الانتفاضة خاصة وأنهم أكثر تنظيماً وأكثر استعداداً لمواجهة قوى الشرطة وأجهزة الأمن بعنف.

القاهرة في ٢٠١١/٤/٢٠